



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (31) لسنة 2012م

في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 شوال 1433هـ الموافق 2012/9/10

في الشكوى المقدمة من مؤسسة الأحلسي للتجارة الدولية ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

بشان المناقصة رقم (2) لسنة 2012م المتعلقة بتوريد مولدات كهربائية

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من مؤسسة الأحلسي للتجارة الدولية ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأن المناقصة رقم (2) لسنة 2012م المتعلقة بتوريد مولدات كهربائية والتي أشارت فيها بأنها تلقت إخطاراً من مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتاريخ 2012/7/14م، بترسية المناقصة المذكورة على شركة (سيناء للتجارة والتوكيلات) بمبلغ (138.000) دولار، في حين أن عرض الشاكية بمبلغ (134.220) دولار، وبنفس ماركة المحركات (بركنز) طالبة من الهيئة إيقاف إجراءات المناقصة وإلغاء قرار الإرساء وإعادة تقييم العطاءات وفقاً للقانون واللائحة. ووجهت الهيئة العليا الجهة بوقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاتها بأوليات المناقصة وذلك بموجب المذكرة رقم (850) وتاريخ 2012/7/23م، وردت الجهة على الهيئة بالمذكرة رقم (160) وتاريخ 2012/8/5م، والتي أشارت فيها بأن المؤسسة ونزولاً عند حاجة العمل في فروعها بمحافظة الجمهورية بضرورة توفير مولدات كهربائية لتسيير العمل وانجاز معاملات جمهور المستفيدين والمتعاملين مع المؤسسة من أصحاب المنشأة والعمال خصوصاً وأن عمل المؤسسة صار مرتبطاً بالنظام الآلي فقد تم الإعلان عن المناقصة واستكمال إجراءات التحليل للعطاءات المقدمة وفقاً للقانون.. الخ. وحالياً أوقفت إجراءات المناقصة بموجب محضر اجتماع لجنة المناقصات بالمؤسسة في جلستها رقم (14) وتاريخ 2012/7/18م، فور تلقيها تظلم مؤسسة الأحلسي وتم الرد خلال المدة القانونية على تظلم الشركة بموجب المذكرة رقم (588) وتاريخ 2012/7/24م، تضمنت رفض التظلم للأسباب التالية :-

1- بلد التصنيع لوحدة التوليد (التجمع) تركيا يعني بأن شهادة المنشأ ستكون تركية وهذا مخالف لمواصفات المؤسسة المحددة بأن يكون بلد التصنيع أوروبى أو أمريكى.





Ref : الرقم :
Date: التاريخ :
Res.: المرفقات :

2- استهلاك الوقود للمحرك المقدم في العرض الافتراضي أعلى (41 liter /hr)، 41 لتراً/ ساعة أي بفارق 10 لترات/ساعة وبما أن العمر الافتراضي للمولد (20) سنة وفارق استهلاك الوقود (\$13.090) في السنة أي (261.818) خلال الفترة لجميع المولدات.

3- يتضح ضعف إمكانيات الشركة الفنية فيما يلي:-

- اختيار المحرك الذي تقدمت به الشركة التركية كان حرياً بالشركة أن تختار محركاً أقل استهلاكاً للوقود مثل معظم العروض المقدمة (سمارت باور 33 لتراً/ ساعة، شركة الجوف 36 لتراً/الساعة) لنفس القدرة الفعلية، وهذا يعكس قصور في التصميم والنواحي الفنية لدى الشركة التركية من حيث الحصول على القدرة المطلوبة بأقل التكاليف والتشغيل الاقتصادي لوحدات التوليد بحسب ظروف المنطقة وأسعار المواد البترولية.
- سعة خزان الوقود (144) لتراً يكفي لمدة 3 ساعات لوحد توليد (120) كيلو وهذا السعة تناسب مولد بقدرة (40-50) كيلو خاص بمنزل وليس بمؤسسة حكومية وهذا يعكس القصور في التصميم للشركة التركية.
- من خلال الزيارة الميدانية للجنة التحليل والاطلاع على المنتج لجميع الشركات خلصت اللجنة إلى استبعاد عرض مؤسسة الأحلسي وشركة سمارت بمجرد مغادرة المخازن لعدم جودة المنتج وعدم توفر الكمية بالمواصفات المطلوبة والمحددة في عرضه فقد كانت المحركات مطلية عكس بقية المحركات لبقية العروض من نفس المصدر وهنا نضع علامة استفهام؟
- كذلك هناك فروقات واضحة من حيث (الكاتم، سماكة الحديد، تمديدات الوقود، المبرد المكونات، البيانات، الطلاء، التشطيبات، المصدر، سنة الصنع).

وختمت المؤسسة ردها بقولها نأمل أن نكون قد أوضحنا لكم الملابسات التي رافقت العرض المقدم من مؤسسة الأحلسي والتي أدت بالضرورة إلى استبعاده، علماً أن الفروع بحاجة ملحة إلى الإسراع في شراء المولدات لتسيير العمل (انتهى).



الرقم:
التاريخ:
المرفقات:
Ref:
Date:
Res:

هذا وكانت الهيئة العليا في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2012/8/15م، قد قررت قبول الشكوى اعتماداً على بعض المواقع في الانترنت والتي تشير إلى أن تركيا دولة أوربية كون الجهة صاحبة المناقصة (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) قد اشترطت بأن يكون بلد الصنع بالنسبة للمولدات الكهربائية المطلوبة أوروبي أو أمريكي وكان من أسباب استبعاد الجهة لعطاء الشاكية أن العطاء المقدم منها حدد بلد الصنع للمولدات تركيا، وبعد مراجعة الهيئة العليا لطلب الجهة المقدم إليها بإعادة النظر في قرارها ورجوع الهيئة إلى المصادر الرئيسية فقد تبين لها بأن تركيا تقع في قارة آسيا بمعنى أن بلد الصنع سيكون آسيوياً وليس أوروبياً أو أمريكياً مما يتعين معه القول بصحة الأساس الذي قام عليه قرار استبعاد عطاء الشاكية، الأمر الذي يستوجب من الهيئة العليا إعادة النظر في قرارها، لذلك قررت الهيئة رفض الشكوى.

صدر بتاريخ 23 شوال 1433 هـ الموافق 2012/9/10م.

القاضي ابوبكر حسين السقاف
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

